The Role of Service exports in The GDP of Syria Econometric Study (1990-2011)

Dr. Nizar Kanou'o*
Dr. Ayman AlAchouch**
Ruba Kneifaty***

(Received 15 / 4 / 2019. Accepted 2 / 9 / 2019)

□ ABSTRACT □

The tertiary sector is one of the most important indicators of the economic transformation and it comes after the secondary sector, as well as its important contribution to economic growth especially in developing countries. Therefore, the main aim of this research is to find out the effect of service exports in Syria's GDP, as the research starts by studying Syria's exports of goods and services, and the structure of service exports, then examining the relation between service exports and total exports as well as the relation between service exports and GDP. The research recapitulates that there is a positive effect of service exports on total exports and a positive effect also of service exports on GDP in Syria. That's the result that shows the importance of service exports and especially in future**.**

Keywords: Service, Exports of services, Economic Transformation, AR model

* **Professor - Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Professor - Department of Statistics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

دور الصادرات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية
دراسة قياسية للفترة (1990-2011)

الدكتور نزار قنوع*

الدكتور أيمن العشعوش**

ربا كنيفاتي***

(تاريخ الإيداع 15 / 4 / 2019. قُبِل للنشر في 2 / 9 / 2019)

□ ملخّص □

يعد قطاع الخدمات من أهم مؤشرات التحول الاقتصادي ويأتي لاحقاً بعد التحول نحو الصناعة، كما أن الصادرات الخدمية لها مساهمةً هامةً في الناتج المحلي في العديد من الدول وخاصةً في الدول النامية. يهدف البحث انطلاقا من ذلك إلى دراسة تأثير الصادرات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث يقوم البحث أولاً بدراسة واقع الصادرات السورية السلعية والخدمية وتركيب الصادرات الخدمية، و من ثم دراسة العلاقة بين الصادرات الخدمية وإجمالي الصادرات، والعلاقة بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي. يخلص البحث إلى وجود تأثيرٍ إيجابي لكلٍ من الصادارت الخدمية في إجمالي الصادرات، والصادرات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي. وهي النتيجة التي تبين أهمية الصادرات الخدمية في سورية وخاصةً في المرحلة المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الخدمة، الصادرات الخدمية ، التحول الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي.

* أستاذ – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية–

** أستاذ – قسم الإحصاء–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

*** طالبة دكتوراة– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية–

مقدمة:

مع بداية القرن التاسع عشر، تطورت نظريات التجارة وتوسع مفهوم الإنتاجية ليشمل أي عملية إنتاج ينتج عنها ما يمكن أن يقابله دخل سواء كان سلعةً أو خدمةً، ومن هنا أصبح للخدمة قيمةً نقديةً مثل السلعة. يمكن القول بأن العالم يعيش في ما يسمى بثورة الخدمات، والتي كان لها الدور الهام في النمو الاقتصادي للعديد من الدول. وقد تمت دراسة دور الخدمات في النمو الاقتصادي وخاصةً مع زيادة الصادرات الخدمية منذ منتصف التسعينات في العديد من الدول، فبحسب بيانات البنك الدولي، زادت الصادرات الخدمية العالمية عام 2017 بمقدار ستة أضعاف عما كانت عليه عام 1990 لتشكل نسباً مرتفعةً من إجمالي صادرات الدول. ومن ناحية أخرى فإن للخدمات دورٌ هامٌ في عملية التحول الاقتصادي. تمت دراسة أسباب زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) في دراسة (Diao.et al,2017)[1] ودراسة (McMillan &Rodrik,2011) [2]

حيث تبين أنه في أفريقيا كان تحول الاقتصاد أساس النمو الاقتصادي وذلك بالتحول نحو الاستثمار في القطاعات الخدمية. أما في أمريكا اللاتينية، فقد حققت العديد من الدول فيها نمواً مرتفعاً من خلال الصادرات الخدمية التقليدية (السياحة والنقل)، وتطورت فيها الصادرات الخدمية الحديثة مثل الاتصالات، والتأمين، والخدمت المالية، لتصل إلى معدلات نمو سنوية أعلى من معدلات نمو الصادرات الخدمية التقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الصادرات الخدمية في سورية وتحليل علاقتها مع الناتج المحلي والاستعانة بالتحليل الاقتصادي القياسي لإلقاء الضوء على أهمية هذه العلاقة في المستقبل.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة علاقة الصادرات الخدمية مع الناتج المحلي الإجمالي في سورية، لاسيما أن الصادرات الخدمية قد أصبحت متغيراً محورياً هاماً يؤثر في الناتج المحلي، وبالتالي فإن فترة إعادة الإعمار تتطلب تنشيط قطاع التصدير، ومما لا شك فيه أن الحرب أثرت سلباً في قطاع التصدير لانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبسبب العقوبات التي أثرت سلباً تزامناً مع انخفاض الناتج المحلي للدولة وزيادة الواردات.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين:

- هل توجد علاقة بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي في سورية وما طبيعتها إن وجدت؟
- هل يمكن تحسين الناتج المحلي الإجمالي في سورية من خلال زيادة الصادرات الخدمية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

1-أهمية ودور الصادرات الخدمية في تقوية الاقتصاد من خلال تأثير الصادرات الخدمية في زيادة الناتج المحلي.

2- المساعدة في صياغة السياسات الاقتصادية وخاصة سياسات التجارة الخارجية بما يعزز دور الصادرات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف البحث:

1-دراسة الصادرات الخدمية في سورية وأدائها في الفترة 2000-2011.

2-دراسة إمكانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي بزيادة نسبة الصادرات الخدمية من إجمالي الصادرات.
3-دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مفهوم وأهمية الصادرات الخدمية، كما تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل تطور الصادرات الخدمية خلال الفترة الزمنية للبحث، ومن ثم دراسة العلاقة بين إجمالي الصادرات والصادرات الخدمية وبين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي من خلال الأدوات القياسية. تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

فرضيات البحث:

-لا توجد علاقة بين الصادرات الخدمية وإجمالي الصادرات.
-لا توجد علاقة بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة:

1-دراسة Park & Shin عام 2012 [3]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية أن يكون قطاع الخدمات محركاً للنمو في آسيا تحت عنوان

The Service Sector in Asia: Is It an Engine of Growth?

تم تناول 12 دولة (هون كونغ، الصين، الهند، اندونيسيا، كوريا الشمالية، ماليزيا، الباكستان، الفلبين، سنغافورة، الصين، تايلاند، فيتنام). كان من أهم النتائج أن عدداً من الدول الآسوية (باستثناء ماليزيا التي حققت معدلات نمو متقاربة في كل من قطاع الخدمات والقطاع الصناعي) تمكنت من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في معدلات العمالة من خلال التوجه إلى قطاع الخدمات، في حين تراجع النمو في القطاع الزراعي، كما ارتفعت حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض حصة كل من الصناعة والزراعة، وكذلك ارتفعت معدلات الإنتاجية في قطاع الخدمات مقارنةً بمعدلاتها في القطاع الصناعي مما يعني أن القطاع الخدمي كان بالفعل مصدراً رئيساً للنمو في آسيا.

2- دراسة Mukherjee عام 2013 [4]

تم تحليل قطاع الخدمات في الهند باعتباره أكثر القطاعات نمواً تحت عنوان

The Service Sector in India

وضحت الدراسة أهمية تغير طبيعة التجارة في الخدمات من الخدمات التقليدية مثل السفر والنقل إلى الخدمات الحديثة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا. كما شهدت الهند نمواً سريعاً في تجارة الخدمات وبأسرع من نمو الصادرات الخدمية العالمية، ففي عام 2010 ساهمت تجارة الخدمات بنسبة 30.4% مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 24% .

3- دراسة علاء علي عام 2014 [5]

وضحت الدراسة واقع الصادرات في سورية، وأثر التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010) تحت عنوان

التغير الهيكلي في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية

خلصت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ارتباطية قوية حيث أن معامل التحديد $R^2 = 92\%$ كما تم اقتراح نموذج للعلاقة بين التغيرات الهيكلية معبراً عنها بعدة مؤشرات (معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية، نسبة ناتج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP (معامل التغير الهيكلي Y))، وبين معدل نمو الصادرات. كان لمعامل التغير الهيكلي تأثيراً إيجابياً في معدل نمو الصادرات بحسب نتائج تقدير المعادلة. وأخيراً تم تقدير نموذج للعلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي حيث تبين من النتائج أن زيادة معدل نمو الصادرات السورية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.18%.

4-دراسة داليا الصيرفي عام 2017 [6]

هدفت الدراسة إلى بيان نسب مساهمة أنواع الخدمات في القطاع الخدمي، وتأثير نمو قطاع الخدمات في القطاع الصناعي وفي النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة (2000-2016)، تحت عنوان

أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في استحواذ تجارة الجملة والتجزئة على النسبة العظمى من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم أنشطة الإدارة العامة والدفاع في فلسطين، بينما استوعب قطاع الخدمات النسبة العظمى من العمالة الفلسطينية في عام 2015 مقارنةً بغيره من القطاعات. كما تبين أن النمو في قطاع الخدمات إنما هو مكملاً للنمو في القطاع الصناعي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو في القطاع الخدمي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقاط الآتية:

1-دراسة هيكل الصادرات السورية مع إبراز أهمية الصادرات الخدمية بتحليل أدائها وأنواعها.

2-تمت دراسة علاقة الصادرات الخدمية مع إجمالي الصادرات، وكذلك دراسة علاقة الصادرات الخدمية مع الناتج المحلي الإجمالي.

3-محاولة الاستفادة من نتائج البحث في تحسين وزيادة الصادرات الخدمية بما يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي.

الإطار النظري

1- الخدمة كاصطلاح: دورها وأهميتها في التحول الاقتصادي

تُعرف الخدمة بحسب نظام الحسابات القومية (SNA) بأنها "ناتج عملية الإنتاج التي تغير أوضاع الوحدة الاستهلاكية، أو تسهل تبادل السلع أو الأصول المالية". يشمل التعريف الخدمات المؤثرة في ظروف السلع مثل نقل السلع، والتنظيف، وغيرها من عمليات التحويل. أما بالنسبة للأشخاص فتعني أن تحدث تغيراً جسدياً أو عقلياً في الإنسان مثل الخدمات الطبية، والتعليم، والتأمين وغيرها. كما يشمل التعريف الخدمات الجانبية، أي عندما تقوم وحدة مؤسسية بتسهيل نقل ملكية السلع، أو الخدمات، أو الأصول المالية بين طرفين أو أكثر.[7] وقد تم تصنيف الخدمات وتوضيح تركيبها وأنواعها من قبل منظمة التجارة العالمية (Module GATS Training).

أصبحت الخدمات بأنواعها المختلفة مهمةً جداً كمدخلات في عمليات إنتاج سلع أخرى مثل خدمات النقل والخدمات المالية، والاستشارية، والإدارية التي من شأنها تسهيل ودعم التجارة، وأصبحت تسمى بالخدمات التجارية. ولكن بالنسبة للكلاسيك فقد اعتبرت الخدمة غير منتجة ولا يمكن تخزينها وبالتالي لم يُعترف بها في عمليات التجارة. اعترف النيوكلاسيك بعد ذلك بأن للخدمة قيمة. أخيراً أصبح تعريف التجارة يشمل السلع والخدمات أيضاً كعنصر للتبادل في

منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995. نجحت العديد من الدراسات في تطبيق نظرية ريكاردو على الخدمات مثل دراسة (Hindley & Smith,1984).[8] وكذلك نظرية وفرة عوامل الإنتاج حيث أثبتت دراسة (Bhagwati,1984) صحة تطبيقها على الخدمات.[9] توجهت الدراسات بعدها إلى إبراز التجارة غير العادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومع تزايد الفجوة بينهما بدأت الدراسات مثل دراسة (Nurske,1953) بتوضيح إمكانية أن ترفع الدول النامية معدلات نموها الاقتصادي من خلال الاستثمار في المجالات التي تحفز نمو اقتصادها مثل قطاع الصادرات والتركيز على أهمية الخدمات.[10]

وقد ارتبطت الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين التجارة والنمو أيضاً بنظرية النمو الحديثة من خلال الربط بين دور رأس المال البشري والتكنولوجيا في تطوير الإنتاج، إلى جانب الاستفادة من تحرير عمليات التصدير والاستيراد في اكتساب المهارات الجديدة والمعرفة، والتي بدورها تحسن من كفاءة الإنتاج بما يخدم النمو الاقتصادي. فالخدمة تحوي المعرفة والخبرة المكثفة التي تتراكم من خلال ممارسة عملية تقديم الخدمة.[11]

أثبتت الدراسات الحديثة أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي وخاصةً في الأجل الطويل، حيث أن العديد من الدول النامية التي زادت نسبة مشاركتها في التجارة العالمية والاستثمار استطاعت تحقيق معدلات نمو أسرع من غيرها. كما أن للتصدير أهميةً في مساعدة الدولة على تأمين العملة الصعبة وهي المشكلة التي تعاني منها الدول النامية، فتوفر رصيد العملة الصعبة يُمكنها من شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج مع إمكانية خدمة ديونها الخارجية.[12]

إن للصادرات الخدمية بشكل خاص أهميةً كبيرةً في اقتصاد أي دولة، وقد أصبحت عنصراً هاماً ومطلوباً لتسهيل عمل قطاعات الاقتصاد الأخرى. وضح Max Mendez-Parra من خلال تحليل بيانات الخدمات في الدول الفقيرة أن للخدمات دورٌ هامٌ ليس فقط في زيادة نسبة تجارة الدول في السلع والخدمات، وإنما تعتبر محدداً هاماً للمنافسة في القطاعات الأخرى، فالإنتاجية في قطاع الصناعة على سبيل المثال تعتمد على جودة وسعر العديد من المدخلات من قطاع الخدمات. كما تبين من خلال دراسته أنه على الرغم من ارتفاع أسعار السلع عالمياً مما أثر على ارتفاع أسعار الصادرات، إلا أن الصادرات الخدمية قد ازداد نموها وبشكل أسرع من الصادرات السلعية. كما أن الخدمات في الدول ذات الدخل المنخفض تم تصديرها كسلع وسيطة لتدخل في عملية الإنتاج في الدول الأخرى.[13] إذاً كلما تطورت الخدمات كلما أثرت في أداء الاقتصاد؛ لأن الخدمات ذات الكفاءة العالية تساهم مباشرةً في النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل، وتساهم بشكل غير مباشر من خلال دعم الإنتاجية والمنافسة في القطاعات الأخرى. حاولت العديد من الدراسات توضيح دور الخدمات في عملية التحول الاقتصادي الذي عادةً ما يرتكز على التحول من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع إهمال أهمية دور الخدمات في هذا التحول. ولكن الخدمات المالية المصدرة ساهمت في توفير فرص العمل وفي زيادة إجمالي الصادرات في كينيا. كما ساهمت خدمات قطاع السياحة في توفير فرص العمل في تنزانيا وفي زيادة الناتج المحلي. [14]

2-العلاقة بين الخدمات والناتج االمحلي الإجمالي:

لم تعطِ النظريات الاقتصادية أهميةً خاصةً للخدمات من حيث دورها في النمو الاقتصادي، ولكن تم دراسة تأثير الخدمات المالية في نمو الاقتصاد من خلال تخفيض تكلفة الصفقات، وتخفيض مخاطر التجارة، وتخصيص رأس المال وحشد المدخرات في عمليات منتجة. وكذلك تمت دراسة أهمية خدمات الاتصالات والإنترنت في عمليات التجارة حول العالم وأهمية خدمات النقل في تسهيل انتقال السلع والأشخاص عبر الدول.[15]

كما تؤثر الخدمات في الناتج المحلي من خلال كونها مدخلات مباشرة في عامل إنتاج مهم هو رأس المال حيث أنها تحدد هنا أهمية دور هذا العامل في عملية الإنتاج من خلال خدمات التعليم، والخدمات الصحية، وخدمات البحث والتطوير. أما بالنسبة للخدمات الوسيطة فهي تلعب دوراً أساسياً في زيادة التخصص الأمر الذي يجعلها محدداً هاماً للتطور والنمو الاقتصادي؛ لأنه مع تطور الشركة وتخصصها تحتاج إلى خدماتٍ متنوعة، والتي تصبح أكثر تخصصاً، وبالتالي تصبح مدخلات لازمة لإنتاج سلع أكثر تميزاً وتحقيق المزيد من عوائد عمليات الإنتاج أهمها وفورات الحجم. وكلما تنوعت الخدمات وتحسنت جودتها وكلما انخفضت التكاليف المرتبطة بتخصص هذه الخدمات، كلما زاد تأثيرها الإيجابي في الإنتاج.[16]

النتائج والمناقشة:

أولاً: دراسة تحليلية لواقع الصادرات في سورية:

(1) تطور إجمالي الصادرات السورية:

تم الحصول على بيانات الصادرات السورية السلعية والخدمية من منظمة التجارة العالمية حيث تتوفر بيانات عن الصادرات السلعية إلى عام 2016، بينما تتوفر البيانات عن الصادرات الخدمية إلى عام 2011. يبين لنا الشكل البياني رقم(1) صادرات سورية الخدمية والسلعية بالسعر الجاري للدولار، ومن الواضح انخفاض الصادرات الخدمية بشكل ملحوظ عن الصادرات السلعية.

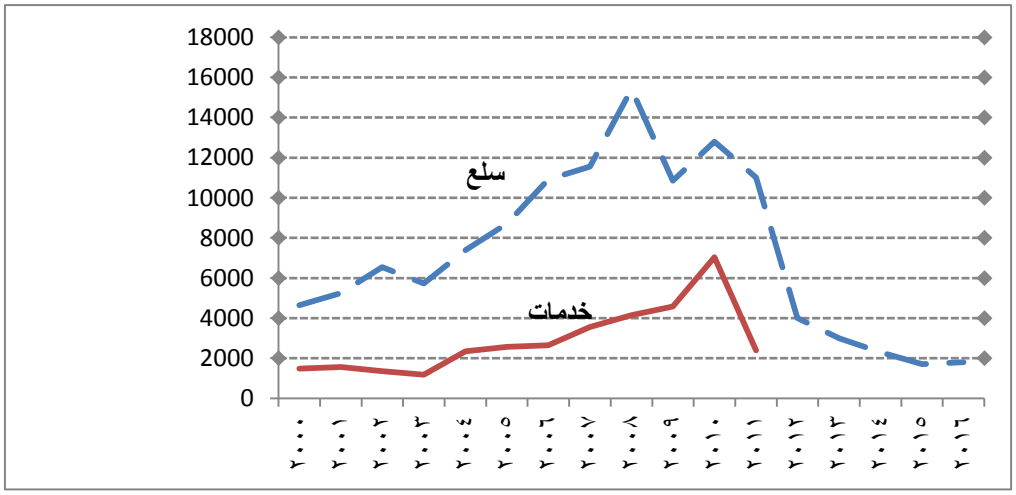

الشكل البياني (1) إجمالي الصادرات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية(مليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

بدأت الصادرات بالارتفاع بشكل كبير مع التطور الاقتصادي في العالم عامةً والمنطقة العربية خاصةً، كما اتبعت الحكومة السورية العديد من الإجراءات في مجال الإصلاح الاقتصادي الأمر الذي كان له دورٌ في مضاعفة الصادرات أكثر من ثلاث مرات في عام 2008 عما كانت عليه عام 2000؛ وذلك بسبب زيادة الإنتاج وخاصةً مع زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وبسبب اتباع سياسة تجارية مشجعة للصادرات وتعديل معدلات التعرفة الجمركية بما يعزز الصادرات. كما تم إحداث هيئة تنمية وترويج الصادرات ونجحت سورية في زيادة نسبة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات مقابل انخفاض نسبة المواد الخام في عام 2008.[17] كما نجحت أيضاً في زيادة الصادرات

الخدمية خلال تلك الفترة وخاصة في قطاع السياحة. يبين الشكل البياني رقم(1) زيادة صادرات سورية حتى عام 2003 حيث ارتفعت أسعار النفط عامي1999 و2000، أما في عام 2004 فيمكن ملاحظة الانخفاض الملحوظ في الصادرات على الرغم من استمرار ارتفاع سعر النفط، إلا أن ذلك لم يعوض النقص في الصادرات النفطية التي انخفضت إلى النصف عام

2004 مقارنةً بعام 2002 مع زيادة مستوردات سورية من المازوت.[18] ثم انخفضت الصادرات بشكل كبير مع بداية الحرب على سورية عام 2011 حيث انخفضت الصادرات الخدمية إلى 13 مليار دولار والصادرات السلعية إلى 2 مليار دولار بحسب الشكل(1).

(2) الصادرات الخدمية السورية بحسب أهم البنود:

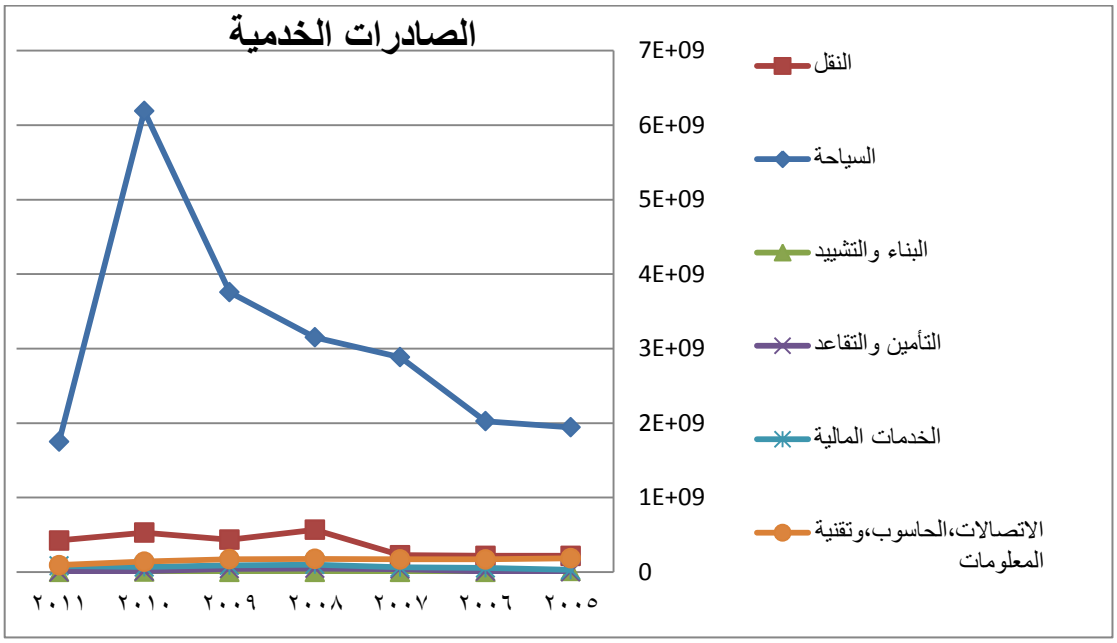

الشكل البياني (2) الصادرات الخدمية في سورية خلال الفترة (2005–2011) بالأسعار الجارية مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

صنفت الصادرات الخدمية من قبل منظمة التجارة العالمية بحسب (Services Sector Classification List 1991) حيث يشمل التصنيف العديد من البنود أهمها الخدمات المالية، والخدمات الصحية، والتعليمية، والخدمات الهندسية، والاتصالات، والسياحة والسفر، والنقل.

من الشكل (2) السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- زادت أهمية قطاع السياحة في أواخر التسعينات، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات البنك الدولي إلى 6% تقريباً خلال فترة 2000– 2008 وزادت إلى 8.2% عام 2010، مما يدل على أهمية قطاع السياحة والسفر الذي يأتي في المرتبة الأولى في صادرات سورية الخدمية، حيث يظهر في الشكل أنه كان في انتعاشٍ مستمرٍ وصولاً إلى أعلى قيمةٍ للصادرات عام k2010 ومع بداية الحرب في عام 2011 تراجعت السياحة لتهبط قيمة الصادرات بمقدار أربعة أضعاف في عام 2011 مقارنةً بعام 2010.
- يأتي قطاع النقل في المرتبة الثانية، حيث زادت صادراته بدايةً من عام 2007 وعلى الرغم من تطور قطاع النقل في سورية وأهميته في التصدير وخاصةً النقل البري، إلا أن خدماته منخفضة حيث يعاني القطاع من عدة مشاكل أهمها

غياب شركة النقل البري الفعالة التي تقوم بخدمات واسعة وخاصةً في مجال التصدير، وارتفاع قيم الرسوم على عمليات النقل، كما أن خدمات النقل بالسكك الحديدية ضعيفة جداً بسبب ضعف البنية التحتية لهذا القطاع.[19] أما النقل البحري فهر أيضاً ذو بنية تحتية منخفضة، وتكاليفه مرتفعة، كما أن الصادرات عن طريق السفن تتمثل بمنتجات أولية لا تعود بدخل كبير يضاف إلى الناتج إلى جانب ارتفاع مستوردات سورية من السلع المصنعة والسلع الرأسمالية مرتفعة الثمن.[20] أما مع بداية الحرب فقد تأثر قطاع النقل بشكل كبير داخلياً وخارجياً حيث تعرض لأضرارٍ جسيمةٍ كما ارتفعت تكاليف النقل، وارتفعت المخاطر المرتبطة بخدمات هذا القطاع وتراجع التجارة الدولية أدى أيضاً إلى انخفاض الطلب على خدمات النقل.

- بالنسبة لخدمات الاتصالات والكومبيوتر والمعلوماتية، فكانت في تزايد حتى عام 2009 ثم انخفضت في عام 2010 إلى 140 مليون دولار ومع بداية الحرب في عام 2011 انخفضت إلى 92 مليون دولار. كما أن سورية تعتبر مستورد صافٍ للمنتجات التكنولوجية في الصناعة والخدمات وصادراتها منها ضعيفة جداً.
- يتم صناعة وتصدير عدد محدود من مواد البناء والإنشاء مثل الزجاج، والحجارة، والألمنيوم والفولاذ في سورية، بينما يتم استيراد غالبية الأنواع الأخرى من الخارج. يمكن ملاحظة انخفاض صادرات هذا القطاع في الشكل(2)؛ بسبب انخفاض جودة بناء المباني والمنشآت في سورية، مع انخفاض خدمات الصيانة وارتفاع تكاليف الإصلاح، وقلة خدمات الاستشارة الهندسية، وغيرها الكثير من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع مما يؤثر سلباً على الخدمات المصدرة.[21] مع بداية الحرب دُمرت الأبنية والمعامل والجسور والمدارس والمشافي والشركات، ومع العقوبات الاقتصادية وصعوبة الاستيراد تقلصت خدمات قطاع البناء بشكل أكبر.
- على الرغم من تطور القطاع المالي في سورية منذ عام 2000 حيث زاد عدد المصارف الخاصة واتُخذت قرارت جديدة متعلقة بتطوير هذا القطاع، وزادت صادرات الخدمات المالية في منتصف عقد الألفين، إلا أنه لم يصل للمستوى المطلوب للتأثير في النمو الاقتصادي؛ بسبب ضعف الخدمات الذي يقدمها القطاع سواءً داخلياً أم خارجياً. ثم بدأت أنشطة البنوك بالتقلص وصولاً إلى الإغلاق الكامل للعديد منها مع بداية الحرب وظروفها من قطع للاتصالات والكهرباء. وكذلك العقوبات التي فرضت على عمليات السحب والإيداع في البنوك، وعمليات الدفع من قبل الأجانب في البنوك الموجودة في سورية. هذا كله خلف آثاراً سلبيةً على الخدمات المالية.
- حتى عام 2005 لم تكن هناك شركات تأمين تعمل في سورية إلا المؤسسة العامة السورية للتأمين التابعة للحكومة. تم تحضير السوق الوطنية للتأمين ودخلت أول شركة تأمين خاصة عام 2006 وبدأت المنافسة بين الشركات الخاصة والمؤسسة العامة، الأمر الذي أدى إلى تنشيط قطاع التأمين.[22] ومن الشكل(2) نلاحظ زيادة صادرات قطاع التأمين من 10 مليون دولار عام 2006 إلى 44 مليون دولار عام 2009 ثم انخفضت في عام 2010 ووصلت إلى أدنى قيمة لها عام 2011.

(3) الصادرات الخدمية السورية بحسب القطاعات الرئيسة:

تم دراسة قطاع النقل، والسياحة، والخدمات الأخرى كقطاعات خدمية أساسية بحسب تصنيف منظمة التجارة العالمية، حيث يبين الشكل (3) قيمة الصادرات في كل قطاع خلال الفترة (1990-2011).

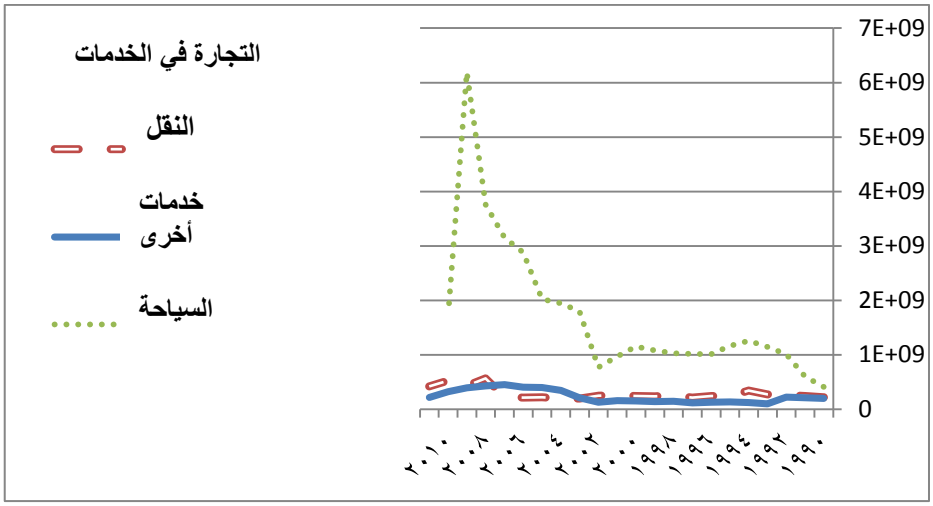

الشكل(3)الصادرات الخدمية في سورية (بالأسعار الجارية–مليون$)

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية

يتبين من الشكل أن قطاع السياحة يأتي في المرتبة الأولى في الصادرات الخدمية السورية، أما بالنسبة لقطاع النقل فقد كانت صادراته أعلى من صادرات الخدمات الأخرى حتى عام 2002، حيث انخفضت صادراته في ذلك العام مقابل زيادة صادرات قطاع النقل عنه حتى عام 2007، ثم عادت صادرات النقل إلى الارتفاع. ومع بداية الحرب انخفضت كل الصادرات الخدمية.

ثانياً: دراسة العلاقة بين الصادرات الخدمية وإجمالي الناتج المحلي في سورية:

(1) مساهمة الصادرات الخدمية في إجمالي الصادرات:

انطلاقاً من أهمية قطاع الخدمات ودوره المباشر في النمو الاقتصادي، لا بد من معرفة تأثير الصادرات الخدمية في إجمالي الصادرات السورية، حيث يوضح الجدول (1) إجمالي الصادرات الخدمية وإجمالي الصادرات في سورية خلال فترة البحث.

الجدول(1) إجمالي الصادرات الخدمية وإجمالي الصادرات بالأسعار الجارية للدولار ونسبة الصادرات الخدمية إلى إجمالي الصادرت

السنة	إجمالي الصادرات الخدمية ($)	إجمالي الصادرات ($)	نسبة الصادرات الخدمية إلى إجمالي الصادرات(%)
1990	717600000	4929600000	14.557
1991	818800000	4247800000	19.276
1992	1042700000	4135700000	25.212
1993	1329000000	4475000000	29.600
1994	1500000000	4547000000	32.989
1995	1962000000	5525000000	35.511
1996	1729407000	5728407000	30.190
1997	1658740000	5574740000	29.755

35.462	4477985161	1587985161	1998
25.329	4639000000	1175000000	1999
21.042	5869000000	1235000000	2000
19.988	6559000000	1311000000	2001
14.371	7633363000	1097000000	2002
14.642	6713663000	983000000	2003
22.524	9523000000	2145000000	2004
21.195	11050000000	2342000000	2005
18.216	13351371000	2432000000	2006
22.413	14881060000	3335350000	2007
18.845	18988320000	3578320000	2008
27.652	15004129000	4149009000	2009
33.726	19307738000	6511630000	2010
15.202	12972061861	1972061861	2011

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

يبين الجدول وجود توافق في اتجاه سلوك كل من المتغيرين، ففي منتصف التسعينات زادت الصادرات الخدمية الإجمالية وكذلك إجمالي الصادرات، وعندما انخفضت الصادرات في عام 2004 انخفضت كذلك الصادرات الخدمية. زاد كل من المتغيرين حتى عام 2008 وانخفضا في عام 2009. ثم وصل كل من إجمالي الصادرات والصادرات الخدمية إلى أعلى قيمة في عام 2010 (عام الانتعاش الاقتصادي في أغلب دول العالم بعد أزمة 2009). مع بداية الحرب على سورية انخفضت قيم المتغيرين بشكل حاد عام 2011. كما يبين الجدول (1) نسبة الصادرات الخدمية إلى إجمالي الصادرات، والتي وصلت إلى أكثر من 30% في منتصف التسعينات، ولكنها انخفضت في بداية عقد الألفين، ثم ارتفعت وصولاً إلى 27.6% في عام 2009 و 33.7% عام 2010. مع بداية الحرب انخفضت إلى النصف تقريباً لتصل إلى 15% في عام 2011.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين تم تقدير معادلة الانحدار الخطية الآتية:

$$\boldsymbol{EX = \beta_0 + \beta_1 TS + \varepsilon} \qquad (\mathbf{1})$$

حيث يمثل المتغير المستقل $\boldsymbol{TS}$ الصادرات الخدمية، والمتغير التابع $\boldsymbol{EX}$ إجمالي الصادرات.

الجدول (2) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطية1

المتغيرالمستقل	المعلمة	اختبار t	مستوى دلالة الاختبارp
TS	3.192	7.917	0.0000
$\boldsymbol{\beta_0}$	2.17E+09	2.2247	0.0378

F-statistic 62.68
R^2 =0.758
Durbin-Watson 1.13

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

يعرض الجدول(2) السابق نتائج هذه المعادلة حيث يتبين أن الصادرات الخدمية تؤثر معنوياً في إجمالي الصادرات، ومعامل التحديد يشير إلى علاقة قوية حيث أن 76% من التغيرات في الصادرات الكلية تفسرها التغيرات في الصادرات الخدمية. يجب فحص البواقي حيث يبين الجدول الآتي اختبارات البواقي:

الجدول (3) اختبارات البواقي في المعادلة 1

الاختبار	مستوى دلالة الاختبار p
اختبار اختلاف التباين	0.0348
اختبار الارتباط الذاتي LM	0.0243
اختبار Jarque-Bera	0.166

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

يدل اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لاختلاف التباين على رفض فرض العدم الذي يمثل عدم وجود اختلاف تباين بين البواقي وقبول الفرض البديل بوجود مشكلة اختلاف تباين حيث أن قيمة p أقل من 0.05، كما يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera على قبول فرض العدم الذي يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي مقابل رفض الفرض البديل بأنها لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة p أكبر من 0.05. بالنسبة للارتباط الذاتي يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار Durbin-Watson تدل على وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي كما أن اختبارLM يشير إلى رفض فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي وقبول الفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي. يمكن معالجة المشكلتين بعدة طرق ولكن يجب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد طبيعة النموذج القياسي المناسب. يبين الجدول الآتي اختبار جذرالوحدة Augmented Dickey-Fuller

الجدول(4)اختبار ديكي -فولر الموسع

المتغير	اختبار ADF مع ثابت واتجاه زمني
TS	-0.70
D(TS)	-5.93*
EX	-2.12
D(EX)	-2,07
D(EX,2)	-15.9*

المصدر: نتائج محسوبة من خلال برنامج Eviews9 (*) تدل على أن السلسلة ساكنة عند5%

يتبين أن متغير إجمالي الصادرات أصبح ساكناً بعد أخذ الفرق الأول، بينما لم يصبح متغير الصادرات الخدمية ساكناً إلا بعد أخذ الفرق الثاني.في هذه الحالة يتم اللجوء إلى نموذج الانحدار الذاتي AR وقد تم أخذ المتغيرات بللوغاريتم الطبيعي مع إبطاء المتغير التابع لفترة واحدة على الشكل الآتي:

$$\boldsymbol{LNEX = \beta_0 + \beta_1 LNTS + \beta_2 LNTS(-1) + \varepsilon} \qquad (2)$$

الجدول (5) نتائج تقدير المعادلة2

المتغير المستقل	المعلمة	اختبار t	مستوى دلالة الاختبار p
$\boldsymbol{LNTS}$	0.321	4.289	0.0076
$\boldsymbol{LNTS(-1)}$	0.697	4.907	0.0000
$\boldsymbol{\beta_0}$	0.071	0.965	0.0512
R^2 =0.917			F-statistic 99.47
			Durbin-Watson 1.394

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

يتبين من الجدول (5) وجود علاقة معنوية طردية بين الصادرات الكلية والصادرات الخدمية ، كما يدل معامل التحديد على جودة النموذج حيث أن 92% من التغيرات في الصادرات الكلية يمكن تفسيرها بالتغيرات في الصادرات الخدمية. أما اختبار DW فلا يمكن الأخذ بنتيجته في حالة الإبطاء وإنما لا بد من إجراء اختبار الارتباط الذاتي LM. يبين الجدول(6) اختبارات البواقي حيث يدل اختبار اختلاف التباين على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين ورفض الفرض البديل القائل بوجود اختلاف تباين لأن قيمة P أكبر من 0.05، كما يدل اختبار الارتباط الذاتي LM على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي مقابل رفض الفرض البديل لأن قيمة P أكبر من 0.05 أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera فيدل على قبول فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي مقابل رفض الفرض البديل لأن قيمة P أكبر من 0.05.

الجدول(6) اختبارات البواقي

الاختبار	مستوى دلالة الاختبار p
اختبار اختلاف التباين	0.558
اختبار الارتباط الذاتي LM	0.096
اختبار Jarque-Bera	0.385

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

(2) الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي:

هنا ستتم دراسة العلاقة بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي في سورية لمعرفة مدى تأثيرها في الناتج. يبين الجدول الآتي المتغيرين إجمالي الصادرات الخدمية (قطاع السياحة، النقل، والخدمات الأخرى) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، تم أخذ المتغيرين بالأسعار الجارية (مليون دولار). ذلك لأنه بالنسبة لإجمالي الصادرات

الخدمية تتوفر بياناتها تفصيلاً(النوع أو القطاع) في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية التي تعتمد على الدولار الأميركي كوحدة قياس.

الجدول(7) إجمالي الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ($) ونسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

السنة	إجمالي الصادرات الخدمية (مليون$)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $)	نسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي(%)
1990	717600	1116366	0.64
1991	818800	1244639	0.66
1992	1042700	1444503	0.72
1993	1329000	155547	0.85
1994	1500000	1241211	1.20
1995	1962000	1354672	1.45
1996	1729407	1514938	1.14
1997	1658740	1618279	1.03
1998	1587985	1746838	0.91
1999	1175000	1780635	0.66
2000	1235000	1966572	0.63
2001	1311000	2100833	0.62
2002	1097000	2178205	0.50
2003	983000	2085755	0.47
2004	2145000	2454581	0.87
2005	2342000	2839700	0.83
2006	2432000	3310882	0.73
2007	3335350	4027178	0.83
2008	3578320	5255791	0.68
2009	4149009	5411174	0.77
2010	6511630	6046511	1.08
2011	1972062	5517303	0.36

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات الأونكتاد، الصادرات الخدمية حسبت من قبل الباحثة بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية

من خلال قراءة الجدول (7) يتبين أن الصادرات الخدمية قد بدأت في الارتفاع مع بداية عقد الألفين مقارنةً بقيمها في التسعينات، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع أيضاً مع زيادة الانفتاح الاقتصادي بشكل واضح في عقد

الألفين. كما أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي قليلة جداً بشكل عام خلال فترة البحث حيث وصلت إلى أكثر من 1% في منتصف التسعينات ثم انخفضت إلى أقل من 1% حتى عام 2010. في عام 2011 بدأت الحرب في سورية مغيرةً كل مؤشرات الاقتصاد السوري وعلى رأسها الناتج المحلي، ووصلت نسبة الصادرات الخدمية إلى 0.3%.

تقدير معادلة الناتج المحلي الخطية:

يمكن تمثيل معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 TS + \varepsilon \qquad (3)$$

حيث GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

TS تمثل إجمالي الصادرات الخدمية بالأسعار الجارية

ε تمثل الخطأ العشوائي

يعرض الجدول (8) الآتي نتائج تقدير الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك خلال فترة البحث. يتبين من الجدول أن إجمالي الصادرات الخدمية تؤثر معنوياً و إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي. إن قيمة معامل التحديد جيدة وتدل على أن 70% تقريباً من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي يفسرها المتغير المستقل. ولكن اختبار Durbin–Watson يشير إلى وجود ارتباط ذاتي للبواقي. كما تم تطبيق اختبار Breusch–Pagan–Godfrey حيث كان مستوى دلالة الاختبار p=0.64 أكبر من 5% مما يدل على قبول فرض العدم بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين البواقي. ولكن بحسب اختبار Jarque–Bera لا تتبع البواقي التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة p=0.0000 أصغر من 5% مما يعني رفض فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (8) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطية 3

المتغير	المعلمة	اختبار t	مستوى دلالة الاختبار p
TS	9.80E-06	6.803	0.000
β_0	6414.142	1.842	0.080
F-statistic 46.283			
R^2 0.6982			
Durbin-Watson 1.32			

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

يبين الجدول (9) نتائج اختبار جذر الوحدة Augmented Dickey–Fuller حيث أن سلسلة إجمالي الصادرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، بينما سلسلة الناتج المحلي الإجمالي أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني. بناءً على ذلك يمكن تطبيق نموذج AR لتفادي مشكلات النموذج الموضحة سابقاً.

الجدول(9)اختبار ديكي –فولر الموسع

المتغير	اختبار ADF مع ثابت واتجاه زمني
TS	-0.705
D(TS)	-5.932*
GDP	-2.829
D(GDP)	-2.731
D(GDP,2)	-6.640*

المصدر: نتائج محسوبة من خلال برنامجEviews9 (*) تدل على أن السلسلة ساكنة عند5%

تم إبطاء المتغير التابع لفترتين وذلك للتخلص من كل مشاكل النموذج.حيث تكون المعادلة:

$$\boldsymbol{GDP = \beta_0 + \beta_1 TS + \beta_2 GDP(-1) + \beta_3 GDP(-2) + \varepsilon} \qquad (4)$$

الجدول(10) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطية 4

المتغير المستقل	المعلمة	اختبار t	مستوى دلالة الاختبار p
TS	2.84E−06	3.937	0.0012
$GDP(-1)$	1.202	4.940	0.0001
$GDP(-2)$	−0.417	−1.437	0.1699
β_0	504.42	0.365	0.1796
R^2 =0.973			F−statistic 195.7
Durbin−Watson 1.767			

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews 9

يتبين من الجدول (10) أن الصادرات الخدمية تلعب دوراً هاماً في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي حيث توجد علاقة معنوية طردية، كما يؤثر الناتج المحلي المبطأ لفترة واحدة في الناتج المحلي حيث توجد علاقة معنوية طردية، بينما تأثير الناتج المبطأ لفترتين غير معنوي وسلبي. كما يدل معامل التحديد على جودة النموذج حيث أن 97% من التغيرات في الناتج المحلي يمكن تفسيرها بالتغيرات في الصادرات الخدمية. يبين الجدول (11) اختبارات البواقي حيث يدل اختبار اختلاف التباين على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين لأن قيمة P أكبر من 0.05، كما يدل اختبار الارتباط الذاتي على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة P أكبر من 0.05، أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فيدل على قبول فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة P أكبر من 0.05.

الجدول(11) اختبارات البواقي في المعادلة 4

الاختبار	مستوى دلالة الاختبار p
اختبار اختلاف التباين	0.558
اختبار الارتباط الذاتي LM	0.093
اختبار Jarque−Bera	0.112

المصدر: من إعداد الباحثة بحسب نتائج برنامج Eviews

نخلص من خلال التحليل وأدوات الاقتصاد القياسي إلى أن الصادرات الخدمية تستطيع التأثير فعلاً في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وأنه قد يكون لقطاع الخدمات الدور الهام في تحقيق التحول الهيكلي للنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصةً بعد الاهتمام الكبير بالتوجه نحو الصناعة، ولكن الحرب أثرت بشكل كبير في اقتصاد سورية. ومع ذلك سيكون للقطاع الخدمي مساهمةً فعالةً في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- توجد علاقة طردية بين إجمالي الصادرات والصادرات الخدمية في سورية وتوجد علاقة طردية بين الصادرات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أهمية دور الخدمات في النمو الاقتصادي.

2- كانت الصادرات الخدمية منخفضة في سورية خلال فترة البحث، وخاصةً بمقارنتها مع الصادرات السلعية. كما أن تركيب الصادرات الخدمية لا يتميز بالتنوع، لاعتماده بشكل أساسي على السياحة، مقابل انخفاض الصادرات الخدمية المالية، وخدمات التأمين والبناء، وغيرها من الخدمات الهامة.

3- مما لا شك فيه أن الصادرات الخدمية قد انخفضت بشكل كبير مع بداية الحرب على سورية بسبب انخفاض قيمة العملية الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم، تزامناً مع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية والتي أدت إلى خسارة أهم الأطراف التجارية. كما أن تأثر الصادرات بالانخفاض أثر سلباً في رصيد الدولة من العملة الصعبة وسلباً في الناتج المحلي وخاصةً مع زيادة بعض المستوردات بسبب انخفاض الإنتاج.

4- من المعروف أن أهم القطاعات الخدمية المتأثرة بالحرب هو قطاع السياحة، وفي سورية تشكل صادرات هذا القطاع أهم أنواع الصادرات الخدمية، ويليه قطاع النقل.

التوصيات:

- مع البدء في مرحلة إعادة الإعمار، يجب تشجيع قطاع الخدمات التقليدية خاصةً السياحة التي انخفضت عوائدها بشكل كبير إثر الحرب.
- لقد اكتسب القطاع المالي أهميةً كبيرةً في سورية وتنوعت خدماته، لذلك فإن إعادة تنشيطه سيحقق التكامل مع خدمات السياحة وخدمات التجارة بعد أن تعود عمليات التجارة الدولية، ويعود قطاع السياحة إلى مستواه في المستقبل.
- تفعيل عمل قطاع البناء والتشييد من خلال دعم التمويل، وتوفير فرص عمل لعدد من الاختصاصات فهو يعد القطاع الأهم في إعادة بناء البنى التحتية.
- .الاستفادة من وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة من خلال استغلال الكفاءات، والخبرات المهمة الموجودة في الدولة؛ لأن التطور التكنولوجي يسهل من ترابط جميع أنواع الخدمات معاً، ومن ثم تحسين جودة الخدمة المقدمة.
- الاهتمام بقطاع النقل، وإعادة هيكلته، وتنظيم خدماته في النقل البري والبحري والجوي.

المراجع:

[1] Diao, X., McMillan, M. & Rodrik, D. *The recent growth boom in developing economies: A structural Change Perspective* .Working Paper :w23132. Cambridge, M.A.: NBER., 2017.

[2] McMillan, M. & Rodrik, D. *Globalization Structural change and Productivity Growth*, Working Paper 17143.Cambridge, M.A.: NBER, 2011.

[3] Park, D & Shin ,K. *The Service Sector in Asia: Is It an Engine of Growth?*. Asian development Bank. ADB Economics Working Paper Series No.322, 2012.

[4] Mukherjee, A. *The Service Sector in India*. Asian Development Bank Economics. Working Paper Series No. *352*, 2013.

[5] علي، علاء. *التغير الهيكلي في بنية الصادرات وأثرها لافي النمو الاقتصادي في سورية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سورية ، العدد الثالث والستون،2014 ،47-66.

[6] الصيرفي، داليا. *أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

[7] *Barriers To Growth in Service Exports*. Research report, Productivity Commission Australian Government, 2015, 42.

[8] HINDLEY, B & SMITH, A. *Comparative Advantage and Trade in Services.* The World Economy, Vol.7, issue 3, 1984, 369-390.

[9] BHAGWATI, J. *Why are Services Cheaper in the Poor Countries?*, The Economic Journal. Vol. 94, No. 374, 1984, 279-286.

[10] NURKSE, R .*Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, Oxford Basil Blackwell, U.S.A, 1953.

[11] Qasenivalu ,M. *The Role and Impact of Services Sector on Economic growth :An econometric investigation of tourism and air services in Fiji (1968-2006).*Master Thesis, Massey University, New Zealand, 2007, 8-11,23.

[12] CIMAPBA,P. *A Cointegration Analysis Of Sectoral Export Performance And Economic Growth In South Africa.* Master Thesis, University Of The Western Cape, South Africa, 2012, 12.

[13] MENDEZ-PARRA, M., *Trade In Services And Economic Transformation*, Overseas Development Institute, UK, London, 2017,11.

[14] WILLEM TE VELDE, D. & HOEKMAN, B. *Trade In Services And Economic Transformation*, Overseas Development Institute, UK, London, 2017, 2.

[15] Matto , A. *Services Trade and Growth.* The World Bank, 2007, 2.

[16] Matto , A. op,cite, 3-4,

[17] رهبان، عبد رؤوف. *الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها*. مجلة جامعة دمشق، سورية، العدد التاسع و العشرون، 2013، 528، 534-539.

[18] سيد أحمد، هناء. *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في ضوء المتغيرات السكانية خلال الفترة (1980-2005)*، رسالة دكتوراة، جامعة تشرين، سورية، 2007 ، 32.

[19] رهبان، عبد الرؤوف، مصدر سابق، 526.

[20] أحمد، بشار. *النقل البحري وأهميته بالنسبة للاقتصاد السوري*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سورية ، العدد الثلاثون، 2008، 201.

[21] السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقاني في قطاع البناء والتشييد في الجمهورية العربية السورية، الهيئة العليا للبحث العلمي، رئاسة مجلس الوزراء، سورية، بدون سنة نشر، 9-15.

[22] علي، يوسف. *المحددات الاقتصادية لأداء شركات قطاع التأمين السوري و دوره في الاقتصاد الوطني*، أطروحة دكتوراة، جامعة تشرين، سورية، 2018 ، 4.